«حزب الله» و«المقاومة الفلسطينية»: مقارنات مؤلمة

عبد الفتاح فاخوري*

■ أحوج الناس الى استنباط العبر والنتائج والمدلولات من الحرب التي خاضها «حزب الله» بجدارة واقتدار، هم الفلسطينيون أنفسهم. فأوجه المقارنة والتناقض صارخة، رغم أن نتائج الصراع هنا وهناك أبعد من أن تكون محسومة. لكن ما يحسب في هذه اللحظة هو القدرة على التأثير على مجريات السياسة والفعالية في ضرب العدو، وتحقيق نوع من «توازن الرعب» في زمن كان الجانب الإسرائيلي فيه هو «المرهوب»، وكان الجانب العربي هو «المرعوب».

لقد خاض حزب الله حربه الثانية مع إسرائيل، في الأولى استطاع أن يهزم إسرائيل هزيمة مذلة، وأن يلفظها من جنوب لبنان، وفي الثانية أثبت رغم تواضع امكاناته العسكرية والبشرية، أنه قوة لا تقهر، أمام هجمة شرسة وظفت آخر تقنيات الدمار الشامل، ووضع حدا لزمن الانتصارات الإسرائيلية السهلة، وأجبرها على التخلي عن خططها والتنازل عن أهدافها المعلنة، بل انه جعل منه موضوعة عسكرية للتندر لا زالت أصداؤها المرّة تتردد في المؤسسات العسكرية الإسرائيلية والغربية، الأمر الذي ترك أثره البعيد المدى على النظام العسكري الإسرائيلي، وعلى المجتمع الإسرائيلي كذلك.

لم يكن حزب الله ليستطيع ذلك من دون قيادة موحدة متوحدة مع جغرافيتها وشعبها، ذات عقيدة وصدقية ونزاهة، حققت لهذه القيادة هالة كريزماتية، دون انشغال بالمهاترات السياسية، والصراعات الجانبية، معليا هدف القتال ضد العدو فوق كل اعتبار. قاد حزب الله سير المعركة بذكاء وتركيز وتماسك، ووضوح هدف، رغم شغب الاحزاب اللبنانية الاخرى ذات المصالح الفئوية الضيقة، وشغب رسمي عربي اندفع من مكنونات العجز والقصور.

وحتى في أقسى الظروف وتحت مظلة القصف الجوي الشامل Blanket Bombing الذي أتى على الأخضر واليابس بقي حزب الله صامدا موظفا كل طاقاته نحو المعركة الفاصلة، واثقا من حتمية ارتكاس القوة الغاشمة أمام صلابته وتماسكه وتوحده مع شعبه.

على الضفة المقابلة من الصراع العربي ـ اليهودي، في قطاع غزة والضفة الغربية، كانت (ولا زالت) هناك حرب دامية يشنها الجيش الإسرائيلي بكثافة، أحيانا «باختيار وانتقائية» تستهدف قيادات وعناصر المقاومة، وأحيانا بشمولية لا تستثني بشرا أو حجرا. فدمرت البيوت، واجتاحت المزارع وأتت على المؤسسات العامة والخاصة والمنشآت الصناعية والخدمية والطوعية. وفيما كانت الدماء تنزف، والاجتياحات تمور كانت الجماهير تستأنس بمقاومة حزب الله، وتتطلع اليه للنصرة. لم تكن تتطلع لقياداتها فهي غير موجودة على جبهات القتال، بل على جبهات السياسة الداخلية وشاشات التلفزة العالمية والعربية، منهمكة في صراعات الديكة، وحرب المصالح الخاصة، مفسحة الطريق أمام آلات العدو التدميرية لتأتي على كل شيء دون مقاومة من أحد. تستذكر مشهد «المقاطعة» في نابلس وهي تدمر حجرا حجرا وزاوية زاوية، حتى سُويت في الأرض، في غياب أي نوع من المقاومة. في الوقت الذي كانت «القيادة» تجوب العواصم الغربية، وكان «الأمن الوطني» الذي يفترض انه جيش دفاع عن الوطن في مخابئه، أو مصطفا مع قياداته المزقة في معارك تصفيات محلية، وحروب شوارع أهلية مخجلة لا زالت رحاها مستمرة حتى اللحظة. كانت بنادق المقاومة قد نكست أمام العدو، فيما تظهر بين الحين والآخر كالغابات أيام تشييع الجنازات، أو في المواجهات الفصائلية، أو الحملات الانتخابية. والأصح أن يقال إن «الوطن» كله مغيب، لم يظهر فيه سوى «سلطة» برأسين، «رئاسة السلطة» و«رئاسة الحكومة». «رئاسة السلطة» التي يفترض أن تمثل القيادة العليا للشعب والقضية، وان تكون حاضرة توجه دفة المعركة والدفاع عما تبقى من الوطن، لكنها كانت تمعن في غيابها وأسفارها الدبلوماسية خارج الوطن، وخارج ميدان الصراع، ليس لوقف العدوان، بل للتأليب على «أعدائها في الداخل!» ونعني الحكومة ورئيسها المنتخب. وربما من نوادر التاريخ السياسي وعجائبه أن تقف رئاسة الدولة إذا جاز التعبير، على طرف مضاد لرئاسة حكومتها المنتخبة، دونما انسجام ولو لحظة واحدة منذ صدور نتائج الانتخابات التشريعية. لكن الفاجعة الامر فيما يتعلق بهذه القيادة، فقدانها ارتهان تحركاتها السياسية بالاملاءات الامريكية الاسرائيلية، وفقدانها «المهمة» المجسدة لأعلى الاولويات الوطنية، وعجزها عن حشد الطاقات الوطنية، في سبيل مقاومة حقيقية. وتحول الرئاسة لـ«وظيفة» مكتبية عادية فقدت خصائصها القيادية، واستمرت تقتات على تناقضات المصالح، ومساومات النفوذ البيروقراطي. وفي هذا السياق، نجد سابقة لم تحصل في أي نظام سياسي في العالم، وهي تحول ما يسمونه هناك بمؤسسة الرئاسة! «لوزارة مالية خاصة»، فجردت بعملها ذلك «وزارة المالية العامة» ووزير المالية المصادق عليه من المجلس التشريعي من صلاحياته، وباشرت هي توزيع الرواتب وإغداق العطايا لأتباعها الموالين، وعصابات الأمن الداخلي. أما رئاسة الحكومة فقد فقدت هي الاخرى البوصلة والاتجاه الصحيح ونسيت رافعتها الرئيسية، التي أوصلتها لأروقة الحكومة، وهي «المقاومة» وكان الأجدر بها التمسك بخيار المقاومة وبكل جرأة وصلابة، على قوة الشريحة الانتخابية التي ساندتها. كان يفترض أن تحدد هدف المرحلة، في مقاومة الاحتلال في الضفة والقطاع كأولوية عليا لكنس الاحتلال ومستعمراته من كافة الأراضي المحتلة بعد عام 1967، وتجنيد القوى الوطنية في الداخل والخارج نحو ذلك الهدف، وهي التي سئمت من فضائح حكومات اوسلو وعناصرها الفاسدة. لكنها بدلا من ذلك، انساقت لدهاليز السياسة، تتقمص ثوب الاعتدال تارة وثوب التشدد تارة أخري بشكل غير مقنع. ونكست بنادقها المقاتلة، انتظارا لانتصار دبلوماسي لن يتحقق. وبذلك فقدت قوتها ورافعتها الانتخابية. نتذكر دائما ان المقاومة الفلسطينية عموما باتت أسيرة لأساليب مقاومة غير متسقة مع هدف عملي قابل للتحقق. فالعمليات الانتحارية في فلسطين المحتلة وفي عمق ما يسمى بإسرائيل لم تجلب نتيجة سوى خراب فوق خراب. ولم تحط بتعاطف أي دولة من دول العالم كله. وبالمقابل لم يصدر أي بيان يشجب أي عملية في داخل الأرض المحتلة في الضفة والقطاع. ولو وجهت المقاومة زخمها لكنس الاحتلال عن الضفة والقطاع، وقصف المستعمرات الجاثمة على المرتفعات والهضاب والسهول الفلسطينية، لكان من الممكن أن تقف كل دول العالم معها دون تردد. ولكان من الممكن أن يوضع حد للسرطان الاسرائيلي في الضفة والقطاع.

والخلاصة، أن مشروع المقاومة الفلسطينية قد فشل ومنذ نشأته في انجاز أي صيغة وحدوية فاعلة منظمة ذات أهداف واقعية، وفشل في ايجاد الحد الادنى من التنسيق والعمل الجماعي العقلاني، وكانت نتيجة ذلك أن الشعب الفلسطيني ولتاريخه لم يكافأ على ما قدمه من شهداء بأي انجاز ملموس على الارض الفلسطينية، وبقي الشتات يستقطب الداخل، والهجرة تغوي المقيم، وفرغت الارض الفلسطينة من كفاءاتها العلمية البناءة المخلصة، ولم يبق في الوطن سوى الفقراء والعصابات المسلحة والعملاء.

* كاتب فلسطيني

لبنان بعد الحصار: التفاعل مجددا مع الاقتصاد الدولي

د. لويس حبيقة*

■ انتهى الحصار وسيعود لبنان تدريجيا الى لعب دوره الاقتصادي الطبيعي. لا شك أن مشاكلنا الاقتصادية زادت، لكن الارادة الشعبية قوية ولا بد للحيوية من أن تعود. فبينما نحن غارقون في أوضاعنا الصعبة المستمرة منذ شهرين، يواصل الاقتصاد الدولي تقدمه ولا ينتظرنا. يتغير باتجاه دور أكبر لآسيا في الانتاج والاستهلاك. نجحت الدول الآسيوية في اعتماد سياسات اقتصادية «ذكية» أكملت الأسواق ولم تحل مكانها. دعمت العديد من الصناعات فحافظت على الناجحة وألغت الفاشلة. تبقى المنطقة العربية، وليس لبنان فقط، غارقة في مشاكلها بسبب الحروب والأمن والسياسة كما بسبب التأخر في تطبيق الاصلاحات في القوانين والمؤسسات. لن تستطيع المنطقة العربية توسيع دورها الاقتصادي بالرغم من ارتفاع أسعار الطاقة بسبب ضعف التنويع الانتاجي وعدم التنبه الى عاملي الانتاجية والتنافسية. تحتاج أوروبا واليابان الى المزيد من المنافسة في أسواق الخدمات الوطنية التي تستوعب أكثر من 70% من العمالة وتنتج حوالي 70% من القيمة المضافة. تحتاج الدول الغربية الى تحقيق نمو قوي اذا رغبت في الحفاظ على مستوى الضمانات الاجتماعية السخية التي تقدمها الى مواطنيها في وقت يزداد فيه الخلل الديموغرافي. ستبقى أفريقيا غارقة في مشاكلها وأمراضها وبالتالي تشكل التحدي الأساسي لكل مؤسسات التنمية الاقليمية والدولية. يتحجم الدور الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة ليس فقط بسبب سياساتها المتحيزة في الشرق الأوسط وبقية مناطق العالم، وانما أيضا بسبب الخلل الحاصل في الموازنة وميزان الحساب الجاري. يؤثر عجز الموازنة على مستوى الفوائد وبالتالي على تكلفة الاستثمارات. يزيد اقتراض القطاع العام من السوق والمصارف، فتتأذى مصالح القطاع الخاص تماما كما يحصل في لبنان. يعني عجز ميزان الحساب الجاري، أن الاقتصاد يقترض من الخارج بسبب عدم توافر مصادر مالية داخلية كافية ومناسبة. هذا يجعل الاقتصاد الوطني مرتبطا، بل معتمدا، على المقرضين في الخارج وشروطهم. بلغ عجز ميزان الحساب الجاري الأمريكي 225 مليار دولار في الربع الأخير من السنة الماضية و805 مليارات دولار لكل سنة 2005. ما يدعو للعجب أن الاستثمارات المباشرة في أمريكا لم تتأثر بالخلل المالي. يبدو أن الأسواق المالية تتجاهل واقعي الموازنة والحساب الجاري الأمريكيين قليلة ويفضلون الانتظار حتى تصبح الأرباح الصادرات اليابانية والأوروبية في السلع الى في فترة تقلبات سياسية (الأوضاع العراقية واللبنانية) واقتصادية (ارتفاع أسعار النفط والفوائد). لذا يجب مراجعة بعض النظريات التي ربما شاخت وتقاعدت أو وجب تصحيحها أو تعديلها لشرح الواقع. لماذا لم تسقط الأسواق المالية؟

أولا: تجاهل المستثمرين للمعطيات والمؤشرات أو عدم فهم بعضهم لها. أهمل المستثمرون في ظروف سابقة معطيات السوق وخسروا الكثير، تماما كما حصل في سنة 2000 مع أسهم شركات التكنولوجيا والاتصالات. لماذا لا يتعلم المستثمر من تجارب الماضي المؤذية ويستمر في التهور دون تقدير جدي للعواقب المحتملة؟ ما يحصل في أسواق الاستثمار يحصل أيضا في أسواق الاستهلاك، اذ لم يعد المستهلك ملكا كما كان في الماضي. من المفروض أن يكون دور المستهلك أكثر فعالية بحيث يفرض على المنتج احترام ذوقه وحقوقه. كم هو عدد المستهلكين الذين يجددون مثلا قروض السكن كلما انخفضت الفوائد؟ لماذا يستمرون في تسديد فوائد مرتفعة بينما تنخفض تكلفة الاقتراض في السوق؟ هل يخاف المستهلكون من السوق أم لا يفهمون تقلباتها؟ تشير الدراسات الى أن المستهلكين يتجنبون التبادل المالي المتتابع لتحقيق أرباح أكبر مرة واحدة. هذا يمكن تفسيره في علم النفس ولا مبرر له في العلوم المالية والاقتصادية.

ثانيا: تشير العلوم الاقتصادية الكلاسيكية الى علاقة قوية بين التوازنات الاقتصادية وصحة الأسواق المالية. لذا توقعت النظريات سقوط الأسواق المالية الأمريكية، لكنه لم يحصل. تقول النظريات الجديدة ان السقوط المالي لم يحصل بسبب دور الولايات المتحدة الرائد في تصدير الخبرات في ادارة الأعمال والتكنولوجيا المتنوعة. اذا احتسبت هذه الخدمات الخفية، يتغير وضع ميزان الحساب الجاري، أي يخف العجز كثيرا وربما يحصل فائض. تقول نظريات أخرى أن مؤشرات الادخار المحتسبة والمعلنة لا تأخذ في الاعتبار واقعا جديدا وهو أن عدد الأمريكيين الذين يؤسسون شركات جديدة ويديرونها بأنفسهم قد ارتفع كثيرا. هذا يعني أن ادخار هؤلاء الأشخاص يستثمر تلقائيا في شركاتهم وبالتالي يظهر كاستثمار وليس كادخار. تؤكد هذه النظريات ان مؤشرات الادخار الأمريكية المعلنة تعطي أرقاما أدنى بكثير من الواقع.

كي تتجنب أية دولة انحسار دورها الاقتصادي عليها أن تستثمر أكثر في البحث والتطوير، أن تخفض تكلفة الاستشفاء والاستشارات القانونية وأن ترفع مستوى التعليم المدرسي. لا يخفى على أحد أهمية المستوى التعليمي المدرسي وتأثيره المباشر على الانتاجية والتنمية والحريات. بلغت الصين السنة الماضية تباعا حوالي 79 مليار دولار و 49 مليار مقارنة فقط بـ37 مليار دولار لأمريكا. يجب على الشركات الأمريكية الصغيرة والمتوسطة أن تنجح أكثر في الوصول الى العمق الصيني، وهذا لم يحصل حتى اليوم. من جهة أخرى انخفض الانفاق على البحث والتطوير في أمريكا من 60% من المجموع العالمي في الستينات الى 30% اليوم. لا يخفى على أحد أهمية هذا الانفاق للتجديد الانتاجي والابتكار السلعي والخدماتي وبالتالي للنمو الاقتصادي العام. بينما زادت الانتاجية الأمريكية الصناعية بنسبة 27% خلال السنوات الخمس الماضية، زادت أقساط التأمين الاستشفائي بنسبة 34% وتكلفة المنازعات القانونية بنسبة 33% مما يعني أنهما ألغتا عمليا مفاعيل الزيادة الانتاجية الايجابية على الاقتصاد. أما مستوى التعليم المدرسي فيظهر عبر الامتحانات الدولية التي يتقدم اليها طلاب المدارس والتي تظهر نتائجها تراجع مستوى التعليم المدرسي الأمريكي. تظهر هذه النتائج أيضا ارتفاع مستوى التعليم المدرسي في شرق آسيا مما يعكس دورها الاقتصادي المتزايد.

يبلغ الحجم السكاني الآسيوي حوالي نصف سكان العالم (باستثناء روسيا والشرق الأوسط). يبلغ حجم الناتج الآسيوي حوالي 23% من المجموع، أي أقل من الثقل السكاني. في المقابل، تحتوي كل من مجموعتي دول شمال أمريكا والسوق الأوروبية تباعا على 7% و 6% من سكان العالم وتحققا 34% و 29% من الانتاج العالمي. لا شك أن الدور الآسيوي سيكبر بسبب النمو الاقتصادي القوي الذي يتحقق بفضل عمالة رخيصة ونشطة ومتعلمة وتمويل مناسب ومتوافر كما بفضل توجه الشركات العالمية للاستثمار فيها. سيساهم الدور الاقتصادي الآسيوي الجديد في تخفيض تكلفة العمالة دوليا، في انخفاض الأسعار بسرعة نتيجة توسع أسواق الاستهلاك كما في ادخال الجميع الى عالم الانتاج. لذا سيساهم في تخفيف سوء توزع الدخل وفي زيادة مستوى الرفاهية الاجتماعية لعمال الدول النامية والناشئة. هل نحن قادرون في لبنان وفي اقتصادياتنا العربية عموما على بناء ادارات عامة منتجة وفاعلة؟ هل نحن قادرون على مساعدة المشاريع الناجحة فقط وترك الفاشلة تزول؟ هل نحن قادرون على ابعاد المصالح السياسية عن القرارات الاقتصادية الصحيحة؟ هل يمكن تحديد دور القطاع العام الأساسي فقط بتأمين المناخ المناسب والمشجع لاستثمارات القطاع الخاص؟ هل يستطيع القطاع العام العربي واللبناني تحديدا توفير المعلومات الصحيحة والكافية للقطاع الخاص بحيث يتجنب الأخطاء ويحسن الخيارات؟ بعد انتهاء الحصار وبدء ورشة البناء في البيوت والمصانع والبنية التحتية، لا بد وأن نعيد النظر في دور القطاع العام اللبناني في الاقتصاد فنستفيد من تجارب الغير كما من أخطائنا الكثيرة السابقة.

* كاتب من لبنان

«العرب لا يقرأون.. وان قرأوا لا يفهمون»:

كوندوليزا رايس تعود بالعرب للمربع الأول

وفاء اسماعيل*

■ في عام 1990م عندما غزا صدام حسين الكويت اجتمع رؤساء وملوك العرب في القاهرة وصدر من مقر الجامعة العربية أخطر قرار وهو الاستعانة بقوات أجنبية في منطقة الخليج العربي لإخراج القوات العراقية من الكويت.. واستطاع جورج بوش الأب إقناع العرب بالاشتراك مع قوات التحالف الأجنبية في عملية تحرير الكويت مع وعد قاطع من بوش الأب بحل القضية المركزية (فلسطين) بعقد مؤتمر دولي ترعاه الدول الكبرى (روسيا وأمريكا) على اساس مبدأ الأرض مقابل السلام..وتم تحرير الكويت في شباط/ فبراير 1991م وذهب العرب أطراف الصراع مع اسرائيل (الأردن ـ لبنان ـ سورية ـ فلسطين ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية) مدريد مجتمعين وخرجوا منها فرادى كل على حده.. اصطادتهم اسرائيل كما تصطاد العصافير كل واحد على حدة:

1 ـ فوقعت منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في 13 ايلول/ سبتمبر 1993م (اتفاق الحكم الذاتي) الذي أدى الى:

أ ـ الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل

ب ـ قيام حكم ذاتي في قطاع غزة واريحا على ان يشمل بقية أجزاء الضفة الغربية فيما بعد.. وهلل العرب لهذا الانجاز كما هللوا لأوسلو التي اختزلت القضية الفلسطينية في مساحة لا تتعدى 20 % وكم من التنازلات نتيجة سياسة اصحاب اوسلو التي انتهجوها والتي تشبه سياسة (خذ وطالب) التي انتهجها فيصل الأول ملك العراق مع بريطانيا والتي لم تثمر الا عن مزيد من الهيمنة البريطانية على مقدرات العراق وشعبه. واليوم انظروا ماذا فعلت اوسلو في فلسطين وما آلت اليه أحوال الفلسطينيين وفكروا هل وعود امريكا تحققت واقعا ملموسا على الارض؟

ـ ثم تم توقيع اتفاقية السلام (الأردنية ـ الأسرائيلية) في وادي عربة في 16 تشرين الاول/اكتوبر 1994 م والتي أخرجت الأردن من حلبة الصراع كشقيقتها مصر التي سبقتها عام 1979م بتوقيع اتفاقية السلام (كامب دافيد) والتي يعاني الشعب المصري والشعوب العربية من نتائجها السيئة على المنطقة كلها حتى هذه اللحظة.

ـ ورفضت كل من سورية ولبنان توقيع اي اتفاق مذل مع اسرائيل على غرار اوسلو ووادي عربة وكامب دافيد.. واختارا نهجا آخر هو نهج المقاومة التي نجحت في تحرير جنوب لبنان ما عدا مزارع شبعا. واليوم انظروا لأحوال سورية ولبنان جزاء رفضهما وثمن موقفهما ماذا دفعا ويدفعان من ثمن.. والتهديدات المستمرة من قبل امريكا واسرائيل!

2 ـ في عام 2003م عندما أراد بوش غزو العراق وشعر بحاجته لمساعدة العرب وعدهم بتنفيذ (خارطة الطريق) وبوعد قاطع بقيام دولة فلسطين تعيش جنبا الى جنب مع دولة اسرائيل وعقد مؤتمر دولي للرباعية يشمل (روسيا ـ امريكا ـ الاتحاد الأوروبي ـ ممثل الأمم المتحدة) لبحث حل قضية فلسطين.. وهلل العرب كالعادة واعتبروا مجرد تصريح الباب العالي في واشنطن بإعلان قيام دولة فلسطين في مدة أقصاها 2005م انجازا عظيما.. وكتب كتاب المارينز قصائد شعر في تصريح بوش وخارطته وغنى الجميع أنشودة السلام في الوقت الذي كان شارون يقتل ويذبح الشعب الفلسطيني بدم بارد والرباعية والخماسية والسداسية.... وحتى المليونية تقف عاجزة عن ردعه أو محاسبته.. مما دفعه لمساعدة الرب كما ادعى في تخليص العالم من ياسر عرفات..والتخلص من معظم قيادات حماس امام مرأى ومسمع العالم الحر صاحب القيم والمبادىء السامية.. وكنت أظن ان العرب سيستوعبون الدرس مما حصل.. ولكن هيهات.

3 ـ واليوم جاءت كوندوليزا رايس تجتمع مع وزراء خارجية ثماني دول عربية (مصر ـ الأردن ـ أعضاء دول مجلس التعاون الست) وتفضلت بمشاركتهم طعام الافطار لكي يكون (عيش وملح) وبدأت في عزف نفس اللحن الذي تعودنا عليه منذ عقود وهو حل قضية فلسطين والسعي قدما لقيام دولة فلسطينية تعيش جنبا الى جنب مع دولة اسرائيل في مقابل ماذا هذه المرة؟!!

في مقابل وقوف العرب في حلف مع امريكا ضد ايران هذه المرة.. وتكوين حلف سني لمواجهة الحلف الشيعي الذي يضم (ايران ـ سورية ـ حزب الله ـ حماس)، وسمي الحلف العربي بالمعتدلين لمواجهة المتطرفين وبغض النظر عن الهدف من تقسيم العرب الى صنفين معتدل ومتطرف..لكن نجحت امريكا في احداث هذا التصنيف رغم اعتراضات معظم دول الخليج وموافقة السعودية.

ـ وبعد هذا العرض لتاريخ أمريكا في وعودها الكاذبة..نجد للأسف من يهلل لزيارة رايس ولهذا التقسيم.. وكان لقاؤها مع ابو مازن على حد قول الصحف ايجابيا جدا، وأتساءل: ما هي الايجابية التي أحدثتها زيارة رايس للمنطقة..؟ وعدها بتحسين احوال الفلسطينيين المعيشية ووعد بعودة المعونات والافراج عن الرواتب؟ في مقابل الاطاحة بحكومة حماس وتشكيل حكومة وطنية يقال ان ابو مازن سيختار رئيس وزرائها أحد المقربين منه (وهذا يعتبر انقلابا على الديمقراطية)..

ـ منذ عام 1990م وحتى اليوم نفس الوعود تقطعها امريكا ولا تنفذ منها شيئا من مدريد الى اوسلو الى خارطة الطريق الى اعلان قيام دولة فلسطينية عام 2005م

وها نحن في نهاية 2006م ولم تتوقف لا امريكا عن ذبح العراقيين ولا اسرائيل عن ذبح الفلسطينيين.. ولا توقفت امريكا عن استخدام الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن ولا توقفت عن حصار الشعوب العربية.. ونحن كما كنا في ذات المربع الأول لم ننتقل خطوة نحو حل قضايانا ولم نتقدم خطوة الى الأمام بل دائما الى الخلف ألف خطوة

ورغم معاناة الشعوب العربية في ظل السياسة الأمريكو ـ صهيونية ورغم القيود والتهديدات.. ما زلنا لا نقرأ.. وان قرأنا لا نفهم.. وان فهمنا.. لا نفعل شيئا تلك المقولة التي أطلقها علينا موشي ديان وزير الدفاع الأسرائيلي عام 1967م هل هو محق في مقولته؟ هل فعلا لا نقرأ وان قرأنا لانفهم..؟

* كاتبة من سورية

هل انقلب بوش على بوش في أفغانستان؟

أحمد موفق زيدان *

■ قبل الدخول في هذا التساؤل الذي قد يبدو غريبا وعجيبا للوهلة الأولى في عالم العجائب والغرائب أود التأكيد مرة جديدة على أن الوضع في أفغانستان شديد الخطورة ليس على الأمريكيين فحسب، وإنما حتى على المستوى الأوروبي الذي استشعر ذلك حين عقد حلف الناتو وفي غضون شهر واحد فقط ثلاثة اجتماعات على المستوى الوزاري بهدف تعزيز وجوده العسكري في أفغانستان لمواجهة الأعمال العسكرية المتصاعدة على أيدي قوات طالبان والقاعدة، لكن هذه الاجتماعات فشلت في إرسال العدد المطلوب لأرض المعركة، ترافق ذلك مع تصريحات أحد القادة العسكريين البريطانيين لوسائل إعلامه: «إن شده وقوة المعارك في أفغانستان أكبر بكثير مما يجري في العراق».

حسب المصادر الغربية فإن معدل قتلى التحالف الدولي في أفغانستان والذي يبلغ عدد قواته 18500 جندي يصل إلى خمسة قتلى أسبوعيا وهو نفس المعدل الذي كان يقتل أيام الغزو السوفيتي لأفغانستان مع التذكير أن عدد القوات السوفيتية في تلك الفترة تجاوز المئة والثلاثين ألف جندي ينضاف إليهم جيش أفغاني قوي آنذاك ومليشيات اثنية وعرقية متعددة.

بعد أن سلمت القوات الأمريكية استراتيجية قتال طالبان في الجنوب الغربي إلى قوات الناتو لجأت الآن إلى تسليمها كامل أفغانستان مبتعدة عن الواجهة الحربية، هذا التطور يعد بنظر البعض تغيرا وتبدلا ظاهريا في السياسة الأمريكية، على هذه الخلفية هل بإمكان الرئيس الأمريكي جورج بوش أن يتغير، وهل يعقل أن ينقلب بوش على بوش، بعد الضغوط الكثيرة داخل أفغانستان من ناحية تكثيف العمليات العسكرية وتصريحات القادة العسكريين المعبرة عن الإحباط وصعوبة تحقيق النصر العسكري، أم أن ما يجري جزء من المناورة التي ستسبق الأسابيع الخمسة المتبقية للانتخابات النصفية لمجلس الشيوخ الأمريكي، وهل ما تردد عن عزم الرئيس الأمريكي الأخذ بنصيحة الرئيس الباكستاني برفيز مشرف في فتح صفحة سياسية جديدة مع طالبان دقيق وله رصيد في الواقع؟ خصوصا وقد أعقبت ذلك زيارة قام بها زعيم الأغلبية الجمهورية عن ولاية فلوريدا بيل فريست إلى أفغانستان وخرج بنتيجة مؤداها أن الحل العسكري غير ممكن في أفغانستان ولا بد من تسوية سياسية مع طالبان.

تقرير فريست هذا تزامن مع ما نشرته صحيفة «الصنداي تايمز» البريطانية عن وجود هدنة بين مقاتلي طالبان والقوات البريطانية في منطقة موسى قلعة بولاية قندهار، ووفقا للرواية البريطانية فإن أهالي المنطقة يتولون الأمن فيها مع تعهد بانسحاب كل من القوات البريطانية والطالبانية منها، لكن الناطق باسم طالبان نفى حصول هذا الاتفاق وشدد على أنه لا حوار مع قوات الاحتلال، غير أن الاتفاق حصل على يبدو مع كبار رجال قبائل المنطقة، إلا أن القوات البريطانية لم تلتزم بالاتفاق فبقيت قواتها داخل موسى قلعة وهو ما جعل طالبان تهدد باجتياح المنطقة إن أصرت على البقاء فيها حتى يوم الجمعة المقبل.

الرئيس الباكستاني برفيز مشرف وخلال زيارته الأخيرة إلى الأمم المتحدة قدم تقريرا لافتاً تحدث فيه عن قوى ثلاث تقاوم قوات التحالف الدولي في أفغانستان وهو ما قرأه البعض على أنه ربما يكون مخرجاً للقوات الدولية، أملا في البدء بإطلاق مشروع للحوار والتفاوض خصوصا وأن ذلك يأتي بعد اتفاق السلام الذي جرى بين القوات الباكستانية والمسلحين القبليين في شمال وزيراستان.

الرئيس الأفغاني حامد كارزاي الذي قد يكون الضحية الأولى لهذه الاستراتيجية في حال تطبيقها طرح فكرة عقد «لويا جركا» أو مجلس قبلي موسع على الحدود بين باكستان وأفغانستان على أن يشارك فيه شخصيا إلى جانب الرئيس برفيز مشرف لمخاطبة الحاضرين ودعوتهم إلى السلام والاستقرار.

اللافت أن ذلك اتسق أيضا مع كتاب للصحافي الأمريكي بوب وودورد والذي صدر له منذ مجيئ الرئيس بوش إلى السلطة ثلاث كتب يحكي فيها عن رئاسة بوش، لكن بالتأكيد فإن كتابه الأخير «حالة نكران» لم يكن وديا كما كان عليه الحال في كتابيه السابقين، كتاب فتح النار فيه على بوش ومحازبيه، ومما زاد من خطورة الكتاب والوضع المتألب على بوش أن الكتاب يأتي بعد سلسلة كتب تهاجم سياسة بوش بدءاً من كتاب رئيس وحدة ملاحقة أسامة بن لادن سابقا مايكل شوير الذي ألف كتابا أسماه «هوبرة إمبريالية» مروراً بكتاب «كوبر اثنين»، كذلك كتاب الإخفاق والآن كتاب «حالة نكران» وهي كلها كتب أحرجت سياسة بوش، كما جاء الكتاب أيضا مع تقييم الاسخبارات القومية الأمريكية في أن العراق غدا نقطة جذب للإرهاب والإرهابيين، وهو ما يخالف ما يروجه بوش وجماعته في أن الخطر القادم هو هجوم إرهابي على أمريكا، أملا في لفت الانتباه عما يجري له في العراق وأفغانستان، وهو ما قد يساعده في الانتخابات النصفية لمجلس الشيوخ.

هذه المناورة البوشية جاءت بعد تحذيرات كبار قادة الناتو في أفغانستان من مغبة الفشل هناك، ينضاف إليها تحذيرات جنرالات سوفييت سابقين قاتلوا إبان الغزو السوفييتي لأفغانستان في الثمانينيات، وقد عكس تلك المخاوف قائد قوات الناتو في أفغانستان الجنرال ديفيد ريتشارد في مقابلة تلفزيونية معه حين قال: «علينا أن ندرك الحقيقة أننا سنفشل هنا».

ونقلت مراسلة الـ«سي إن إن» في البنتاغون عن مسؤولين عسكريين هناك أخيرا قولهم إن الحل العسكري ليس حلا للمشكلة الأفغانية وأنه لا بد من التوصل لتسوية مع طالبان.

الآن على القوات الأمريكية أن تعترف أنها على الرغم من كل الجهود الخارقة التي بذلتها في شرعنة حكومة كارزاي وسعيها إلى تهميش وتحييد عناصر التحالف الشمالي الأفغاني من أجل توسيع هامش مشاركة الأغلبية البشتونية إلا أنها فشلت في هذه المهمة، فلا البشتون قبلوا بالمعادلة الأمريكية الجديدة، ولا التحالف الشمالي رضي عنهم فقد غضب من السياسة الأمريكية هذه التي ترمي إلى تهميش دوره، لكن هذا التحالف الشمالي آثر الصمت، وظلت التراكمات تتراكم تحت السطح تظهر أحيانا عبر تصريحات رموز التحالف المعارضة للأمريكيين وسياستهم هنا وهناك.

لكن يبدو أن المثل العربي القائل من شب على شيء شاب عليه هو السيد والطاغي في الحالة البوشية إذ من الصعب على الرئيس الأمريكي أن يخلع جلده أو أن يغير سياسته التي سار عليها طوال السنوات الماضية، خصوصا مع تحذيرات بعض صناع القرار في السياسة الأمريكية في أن التراجع يعني انتصار الأعداء من أمثال القاعدة وطالبان، وبالتالي فإن الوضع سيكون أكثر كارثية على أمريكا.

* اعلامي من سورية

آخر خيارات عباس

جواد البشيتي*

■ لا تملك السلطة الفلسطينية، أكانت رئاسة أم حكومة، من القوانين الدستورية ما يسمح لها بحل دستوري للأزمة التي تعصف بها، وكأن القوانين الدستورية التي تعمل بموجبها لا تصلح إلا لإنتاج، وإعادة إنتاج، أزمات ينمو بها، وفيها، الميل لدى المتصارعين إلى السعي في حلها بوسائل وطرائق غير دستورية.

إذا كان النظام السياسي الفلسطيني "رئاسيا" فإنّ عجزه الدستوري عن حل المجلس التشريعي، وعن إقالة حكومة "حماس"، وإقامة "حكومة طوارئ" من ثمّ، يُفْقِده كثيرا من الخواص الجوهرية للنظام الرئاسي، فرئيس السلطة محمود عباس، وبحسب فهم وتفسير "حماس" لسلطاته وصلاحياته الدستورية، لا يملك الحق في حل الحكومة، أو المجلس التشريعي، ولا الحق في إقامة حكومة طوارئ، فـ"الطوارئ" حالة يمكن أن يعلنها الرئيس عباس، وتدوم شهرا، على أن تستمر حكومة "حماس" في عملها. حتى الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة تستلزم اتفاقا بين الرئيس عباس والحكومة.

أما إذا كان النظام السياسي الفلسطيني "برلمانيا" فإنّ عجزه الدستوري عن جعل الحكومة البرلمانية مقرِّرة في الشأن السياسي العام كمثل التفاوض السياسي مع إسرائيل يُفْقِده كثيرا من خواص النظام البرلماني.

ومع أن أمر التفاوض السياسي، باسم الشعب الفلسطيني، مع إسرائيل هو من اختصاص وصلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية ورئاسة السلطة الفلسطينية، بحسب قوانين دستورية، وبحسب تَوافق سياسي فلسطيني، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل واللجنة الرباعية الدولية يصرّون على معاملة حكومة "حماس" على أنها الممثّل السياسي الأعلى للفلسطينيين، وينبغي لها، بالتالي، أن تلبي الشروط والمطالب الدولية التي لبتها من قبل المنظمة ورئاسة السلطة. وهم بموقفهم هذا لا يبرِّرون حصارهم المالي والاقتصادي والسياسي للسلطة الفلسطينية والفلسطينيين فحسب، وإنما يسعون إلى تعريض الفلسطينيين مع قضيتهم القومية إلى تجربة "الفوضى البناءة"، التي تبدأ وتستمر بالاقتتال والحرب الأهلية.

الرئيس محمود عباس عرف حتى الآن كيف يسعى لحلول مع "حماس"، حركةً وحكومةً، تلبي شروط إنهاء الحصار المالي والاقتصادي والسياسي الدولي الذي تتعرض له السلطة والفلسطينيون، وتنأى، في الوقت نفسه، بالفلسطينيين عن مخاطر الحرب الأهلية، التي أكد أن اجتنابها هو المبدأ الذي بموجبه يأخذ بهذا الخيار أو ذاك.

وإذا كان من سؤال سياسي كبير يستبد بتفكير الرئيس عباس فهذا السؤال إنما هو الآتي: كيف ينتهي الحصار الدولي من غير أن تؤدي وسائل وطرائق إنهائه إلى حرب أهلية.. وكيف يُدرأ عن الفلسطينيين خطر الحرب الأهلية من غير أن تؤدي وسائل وطرائق درئه إلى استمرار وتشديد الحصار الدولي؟ وكل إجابة فكَّر فيها الرئيس عباس، أو حاولها،